Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences

PRINT ISSN: 2226-1419 - ONLINE ISSN: 2572-5386

Volume 15 | Issue 4 Article 8

2025-12-31

The importance of official development assistance in the financial revenue structure of recipient countries: selected models

Abdul Kareem j.Shingar Al-issa
College of Administration and Economics / Al-Qadisiyah University, abdulkareem.shingar@qu.edu.iq

Mustafa Takhakh Zahir
Al-Muthanna Pension Directorate, mustafasabih57@gmail.com

Follow this and additional works at: https://muthjaes.researchcommons.org/mjaes

Part of the Accounting Commons, Business Administration, Management, and Operations Commons, Finance Commons, Operations and Supply Chain Management Commons, and the Public Administration Commons

Recommended Citation

Al-issa, Abdul Kareem j.Shingar and Zahir, Mustafa Takhakh (2025) "The importance of official development assistance in the financial revenue structure of recipient countries: selected models," *Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences*: Vol. 15 : Iss. 4 , Article 8.
Available at:

This Article is brought to you for free and open access by Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences. It has been accepted for inclusion in Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences by an authorized editor of Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences. For more information, please contact Mjaes@mu.edu.iq.

The importance of official development assistance in the financial revenue structure of recipient countries: selected models

Prof. Dr. Abdul Kareem j.Shingar Al-issa[1], Res. Mustafa Takhakh Zahir[2]*

[1]College of Administration and Economics / Al-Qadisiyah University
[2]Al-Muthanna Pension Directorate

ABSTRACT

Official development assistance (ODA) is a source of financing typically linked to external sources and typically provided to developing and middle-income countries. It was approved by the United Nations in the first decade of development in the 1990s, and is provided by multilateral international agencies and sometimes by donor countries to recipient countries. This study addresses the importance of official development assistance (ODA) in countries that rely heavily on ODA to contribute to economic and social development. This study examines the structure of financial revenues in each of the countries represented by the Arab Republic of Egypt and Bangladesh. It was found that this aid is affected by global crises occurring in the global economy, which is reflected in the volume and percentage of its provision to the sample countries compared to the three independent financial sources: workers' remittances, foreign direct investment, and domestic exports. Among the most prominent recommendations for the sample countries is to strengthen their independent sources of financial revenue and avoid resorting to external loans.

Keywords: development aid, financial revenues, Egypt, Bangladesh

Received 20 August 2025; Revised 8 September 2025; Accepted 17 September 2025
Available online 31 December 2025

*Corresponding author: Res. Mustafa Subaih Takhakh Zahir
E-mail address: mustafasabih57@gmail.com

https://doi.org/00.000/2572-5386.1502
2572-5386/© 2025 Published by Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences (MJAES). This is an open access article under the CC BY 4.0 Licence (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاهمية للمساعدات الانمائية الرسمية في هيكل الايرادات المالية للدول المتلقية لها : نماذج مختارة

الاستاذ الدكتور عبدالكريم جابر شنجار آل عيسى[1]، الباحث مصطفى صبيح طخاخ ظاهر*[2]

[1]كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية،
[2]مديرية تقاعد المثنى

المستخلص

تمـثل المساعدات الانمائية الرئيسة مصدرا من مصادر التمويل المرتبطة عادة بالخارج والتي عادة تقدم الى الدول النامية ومتوسطة الدخل، بعد ان تم اقرارها من قبل الامم المتحدة في العقد الاول من التنمية في التسعينات من القرن المنصرم، وتقديمها من الجهات والوكالات الدولية المتعددة الاطراف واحيانا من دول مانحة الى دولة متلقية لها، وفي هذا البحث تم التطرق الى تلك الاهمية للمساعدات الانمائية الرسمية في دول تعتمد كثيرا على المساعدات الانمائية الرسمية في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عندما تناول هيكل الايرادات المالية في كل من الدول المتمثلة بجمهورية مصر وبنغلادش، وقد تبين تأثر تلك المساعدات بالأزمات العالمية التي تحصل في الاقتصاد العالمي مما ينعكس على حجم ونسبة تقديمها الى الدول العينة بالمقارنة مع المصادر المالية الثلاثة المستقلة وهي كل من (تحويلات العاملين والاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات المحلية)، من ابرز التوصيات على دول العينة تعزيز المصادر المستقلة لإيراداتها المالية وتجنب اللجوء الى القروض الخارجية.

الكلمات المفتاحية: المساعدات الانمائية، الايرادات المالية، مصر، بنغلادش

تم الاستلام في 20 اب 2025؛ تم المراجعة في 8 ايلول 2025؛ تم القبول في 17 ايلول 2025
متاح على الإنترنت 31 كانون الاول 2025

*المؤلف المراسل: الباحث. مصطفى صبيح طخاخ ظاهر
عنوان البريد الإلكتروني: mustafasabih57@gmail.com

https://doi.org/00.000/2572-5386.1502
2572-5386/© 2025 Published by Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences (MJAES). This is an open access article under the CC BY 4.0 Licence (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مقدمة

يعود الاهتمام بموضوع المساعدات الإنمائية الرسمية إلى ستينيات القرن الماضي، حينما تبنّت الأمم المتحدة مبادرة تهدف إلى دعم الدول النامية والفقيرة التي واجهت صعوبات اقتصادية كبيرة بعد انتهاء حقبة الاستعمار المباشر، وما ترتب عليها من استنزاف لمواردها الطبيعية وتعطيل فرصها في تحقيق مسار تنموي مستدام، وقد اقترحت الأمم المتحدة أن تلتزم الدول المتقدمة بتخصيص نسبة محددة من دخلها القومي الإجمالي (GNI) تصل إلى 0.7% لتقديمها على شكل مساعدات إنمائية رسمية، باعتبارها أداة لتعويض تلك الدول ومساندتها في تجاوز التحديات التنموية، ومع مرور الوقت لم يقتصر الأمر على الدول الصناعية المتقدمة فحسب، بل انضمت بعض الدول النفطية الرئيسة إلى منظومة المانحين، مستفيدة من مواردها المالية الكبيرة لتوسيع نطاق المساعدات وتوجيهها نحو دول نامية مختلفة.

تنبع أهمية هذه المساعدات من كونها تمثل مصدراً رئيسياً لتمويل خطط وبرامج التنمية في العديد من البلدان التي تعاني من محدودية الموارد وضعف القدرات الاقتصادية الذاتية، إذ غالباً ما تُعد هذه المساعدات إحدى الركائز الأساسية لتلبية احتياجاتها في مجالات الاستثمار في (البنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي) ويركز هذا البحث بشكل خاص على دراسة أثر المساعدات الإنمائية الرسمية في دعم مسار التنمية الاقتصادية لدولتين تعدان من أبرز المستفيدين منها، وهما مصر و بنغلادش، إذ تشكل هذه المساعدات نسبة مهمة من مصادر تمويلهما الخارجي وتسهم بوضوح في دفع عجلة التنمية فيهما.

أهمية البحث

تأتي اهمية البحث من قياس حجم ونسبة مساهمة المساعدات الانمائية الرسمية للمؤشرات الاقتصادية الرئيسة في كل من دول العينة (مصر وبنغلادش)، ومن ثم مقارنة مساهمتها مع الايرادات المالية المستقلة (تحويلات العاملين، الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وعوائد صادراتها المحلية).

مشكلة البحث

تتمثل في معوقات التي تواجه تقديم النسبة المحددة البالغة 0.7% التي حددتها الامم المتحدة بسبب الازمات المالية العالمية على الدول المانحة.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (للمساعدات الإنمائية دوراً مهماً في هيكل الإيرادات المالية للدول العينة).

أهداف البحث

1- بيان الجهات المانحة الرئيسة للمساعدات الانمائية الرسمية.
2- الوقوف على مساهمة المساعدات الانمائية الرسمية في مؤشرات الاقتصاد الرئيسة في دول العينة .
3- مقارنة بين مساهمة الايرادات المستقلة للدول المتلقية للمساعدات الانمائية ومقارنتها مع النسب المساهمة للمساعدات .

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والتحليل الوصفي من خلال جمع بيانات حول حجم وهيكل المساعدات لتقييم دورها في دعم الإيرادات المالية للدول المتلقية وتحقيق التنمية المستدامة.

هيكلية البحث

يتضمن البحث مبحثين رئيسة، يتناول المبحث الأول الجهات المانحة الرئيسة للمساعدات الإنمائية الرسمية، في حين يركز المبحث الثاني على اهمية هذه المساعدات في هيكل الإيرادات المالية للدول المختارة (مصر وبنغلادش)، فضلا عن استخلاص أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

الجهات المانحة الرئيسة للمساعدات الانمائية الرسمية

اولا: الدول المانحة للمساعدات الانمائية الدولية:

جدول (1): نسبه المساعدات الانمائية إلى الناتج المحلي الاجمالي في مجموعه دول لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) لسنوات مختلفة نسبة مئوية

الدولة	1995	2003	2023
النرويج	1.17	0.92	1.09
استراليا	0.34	0.25	0.19
لوكسمبورغ	0.21	0.81	0.99
كندا	0.44	0.24	0.38
السويد	0.91	0.79	0.93
سويسرا	0.32	0.39	0.6
إيرلندا	0.16	0.39	0.67
بلجيكا	0.46	0.60	0.44
الولايات المتحدة	0.21	0.15	0.24
اليابان	0.31	0.20	0.44
هولندا	0.92	0.80	0.66
فنلندا	0.65	0.35	0.54
الدنمارك	0.94	0.84	0٠73
المملكة المتحدة	0.27	0.34	0.58
فرنسا	0.60	0.41	0.48
ايطاليا	0.31	0.17	0.27
نيوزلندا	0.23	0.23	0,31
المانيا	0.42	0.28	0.82
اسبانيا	0.20	0.23	0.24
اليونان	—	0.21	0.14
البرتغال	0.24	0.22	0.19
النمسا	11.0	0.20	0.38
الداك	0.33	0.25	0.37

Soures: OECD, Development Assistance Committee International Development statistics, DAC statistics, Paris, 2005.

تفاوتت مستويات المساعدات الانمائية المقدمة من دول الاعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية (Development Assistance committee)، إذ التزمت بعض البلدان بتحقيق الهدف المحدد و المتمثل في تخصيص (0.7%) من دخلها القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية ، في حين لم تصل دول اخرى الى هذا المستوى، ويشير الجدول رقم (1) الى نسبة المساعدات الانمائية إلى الناتج المحلي الاجمالي في مجموعه دول لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) لسنوات مختلفة.

ومن الجدول السابق يلاحظ ان أربع دول فقط هي الدنمارك وهولندا والسويد والنرويج تمكنت من تحقيق الهدف المحدد الذي يبلغ نحو (0.7%) من النواتج المحلية الاجمالية عام 1990، وفي عام 2003 توسعت هذه القائمة لتشمل خمس دول إضافة الى لوكسمبورغ، الا ان التغيرات بقيت محدودة إذ استمرت البلدان ذاتها في تحقيق الهدف المطلوب حتى عام 2008، ولم يطرأ أي تغيير على نسب تحقيق هدف الامم المتحدة حتى عام (2011)، إذ ظلت البلدان الخمسة المذكورة سابقاً هي الوحيدة التي واصلت تحقيق هذا الهدف (صندوق النقد العربي، 2011: 222).يتبين ان معظم البلدان المانحة ضمن لجنه المساعدات الانمائية (Development Assistance committee) لم تتمكن من تحقيق الهدف المحدد بتخصيص (0.7 %) من ناتجها المحلي الاجمالي كمساعدات، ومنح للبلدان النامية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في السنوات المختارة في الجدول رقم (1) اذ سجلت نحو (0.33%) عام 1995، و(0.25%) عام 2003، وارتفعت قليلا الى (0.37%) عام 2023، ويأتي هذا الالتزام في إطار الاهداف التي أقرتها هذه البلدان عام (1961) من العقد الأول للتنمية.

ثانيا: المؤسسات الإقليمية والدولية المانحة للمساعدات الانمائية الدولية

تعد المساعدات الانمائية الدولية احدى الادوات الأساسية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية، إذ تلعب المؤسسات الإقليمية والدولية دوراً محورياً في تقديم الدعم المالي والفني لتعزيز النمو الاقتصادي، ومع بزوغ الألفية الجديدة دخلت صناعة التنمية عهداً جديداً إذ اصبحت التنمية صناعة لها عناصر محدده وأليات مضبوطة ويعمل في اطارها العديد من اصحاب المصالح، ولعل من أبرز هؤلاء هيئات ووكالات منظمات التنمية الدولية والاقليمية التي تشترك مع مجموعات من بلدان نامية في علاقات شراكة وتعاون من أجل التنمية ، وتنوع هذه المؤسسات بين منظمات حكومية دولية مثل البنك الدولي ومؤسساته وصندوق النقد الدولي، وأخرى اقليمية مثل البنك الافريقي للتنمية والبنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية، فضلا عن وكالات تابعة للأمم المتحدة، وان الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات لا يقتصر على تقديم التمويل فقط بل يشمل تقديم الاستشارات الفنية وبناء القدرات وتطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

الدول النفطية الرئيسية

ساهمت الدول العربية المنتجة للنفط في تقديم المساعدات الإنمائية بشقيها الثنائي والمتعدد الأطراف الى البلدان النامية، بما في ذلك البلدان العربية التي تعاني من شح الموارد المالية، وتهدف هذه المساعدات إلى تمويل البرامج والخطط التنموية بشروط ميسرة دون التدخل في السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان المستفيدة، ومن الجدير بالذكر هناك ما يميز المساعدات العربية الإنمائية عن تلك المقدمة من البلدان الصناعية المتقدمة (OECD) والمـؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، التي غالباً ما تفرض شروطاً قد تؤثر على استقلالية السياسات الاقتصادية للبلدان المتلقية، وقد ادى هذا التدخل في العديد من الحالات الى تحديات اقتصادية واجتماعية معقدة في البلدان مما جعل المساعدات الانمائية العربية أكثر قبول من قبل البلدان المتلقية، وشهدت البلدان العربية النفطية أنشاء مجموعة من الصناديق التنموية التي تهدف إلى تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، وذلك في أطار تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، ومن أبرز هذه الصناديق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي تأسس عام 1961، وصندوق أبو ظبي للتنمية الذي تأسس عام 1971، والصندوق السعودي للتنمية الذي بدأ أعماله عام 1975، فضلا عن الصندوق العراقي للتنمية الخارجية الذي تأسس عام 1974، وصندوق قطر للتنمية الذي أنشئ عام 2002، ومع هذه المبادرات الوطنية تم إنشاء عدد من المؤسسات والصناديق متعددة الأطراف التي تعنى بتقديم المساعدات الانمائية والمعونات الفنية للبلدان العربية، ومن بين هذه المؤسسات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي أسس عام 1974، وصندوق النقد العربي الذي تأسس عام 1976، والهيئة العربية للاستثمار والأنماء الزراعي الذي تأسس ايضاً في عام 1976، فضلاً عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي انطلقت عام 1972، والمـنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين الذي تأسست عام 1988، وقد عرفت المنطقة العربية أشكال مختلفة من الدعم منذ مطلع القرن العشرين، وقد اتخذت هذه المساعدات صوراً متعددة شملت الدعم النقدي والعيني واستهدفت مجالات اقتصاديه واجتماعيه وثقافية ودينية عكست هذه الجهود عمق العلاقات الأخوية والترابط التاريخي بين الدول العربية (الهيتي، 2020: 250).

وتعد العوائد الناتجة عن تصدير النفط أحد الركائز الاساسية لاقتصادات الدول العربية المانحة، إذ اسهمت بشكل رئيس في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن تمويل جهود التنمية المستدامة، ونظراً لان المساعدات الإنمائية العربية تعتمد بالأساس على الدول النفطية فأن تقلبات أسعار النفطية العالمية تؤثر بشكل مباشر على حجم هذه المساعدات خلال المدة الزمنية المختلفة، وخلال المدة تشير البيانات الواردة إلى تطورات لافتة في توجهات كل من الإمارات والسعودية والكويت فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية وعلاقتها بالإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي خلال فترتين زمنيتين ويشير الجدول رقم (2) الى نسبة المساعدات الانمائية الى اجمالي الإيرادات النفطية من عام 1999 إلى 2011، ومن 2012 إلى 2017، اذ شهدت الدول الثلاث الرئيسة (الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، والكويت) زيادة ملحوظة في نسبة المساعدات الإنمائية إلى الإيرادات النفطية، وهو ما يدل على تصاعد في التوجه الإنساني والدور الإقليمي والدولي لهذه الدول، فالإمارات مثلاً، رفعت نسبة مساعداتها من (0.47%) إلى (2.35%) من إيراداتها النفطية، وهو ما يعكس تغيراً في سياستها الخارجية نحو دور أكثر فاعلية في العمل الإغاثي والتنموي، أما السعودية، فرتفعت من (2.42%)إلى (4.46%)، وهي النسبة الأعلى بين الدول الثلاث، في حين حققت الكويت قفزة من (1.14%) إلى (3.98%)، كذلك، ارتفعت نسبة المساعدات الإنمائية إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس اهتماماً متزايداً بتقديم المساعدات حتى على حساب نسبته من الاقتصاد الكلي، وليس فقط من العوائد النفطية، وتظهر الكويت هنا تحولاً واضحا، اذ ارتفعت النسبة من (0.51%) إلى (2.13%) من ناتجها المحلي، وهي نسبة مرتفعة دولياً، وتدل على رغبة واضحة في تعزيز حضورها الإنساني في المحافل الدولية، أما من حيث نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، اتضح من البيانات اتجاها نحو تقليل الاعتماد على النفط في كل من الإمارات والسعودية، إذ انخفضت النسبة من (17.90%) إلى (14.08%) في الإمارات، ومن(36.06%) إلى (27.25%) في السعودية، وهذا يعكس مساعي التنويع الاقتصادي في هاتين الدولتين، لاسيما في ظل الأزمات النفطية المتكررة وتذبذب الأسعار، وما تبع ذلك من خطط

جدول (2): نسبة المساعدات الإنمائية الى اجمالي الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإيرادات النفطية الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2017_1999 (نسبة مئوية)

البيان الدولة	نسبة المساعدات الإنمائية الى اجمالي الإيرادات النفطية		نسبة المساعدات الإنمائية الى الناتج المحلي الاجمالي		نسبة الإيرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي	
المدة	2011_1999	2017_2012	2011_1999	2017_2012	2011_1999	2017_2012
الامارات	0.47	2.35	0.08	0.33	17.90	14.08
السعودية	2.42	4.46	0.87	1.21	36.06	27.25
الكويت	1.14	3.98	0.51	2.13	44.85	53.56
المجموع	4.03	10.79	1.46	3.67	98.81	94.89

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018 ,ص 232 .

تنموية شاملة مثل «رؤية السعودية 2030» و«رؤية الإمارات 2021». بالمقابل، نلاحظ أن الكويت اتجهت عكس هذا المسار، إذ ارتفعت نسبة اعتمادها على النفط من (44.85%) إلى (53.56%)، مما يشير إلى استمرار الاعتماد الكبير على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للدخل القومي بشكل عام، وتعكس هذه البيانات تحولا استراتيجيا في سياسات دول الخليج تجاه العمل التنموي الخارجي، مصحوباً بإعادة تقييم لأهمية التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، مع تفاوت واضح في سرعة وعمق هذا التحول من دولة لأخرى.

المبحث الثاني

الاهمية للمساعدات الانمائية في الاقتصادات المختارة

نتناول في هذا المبحث ابرز البلدان المتلقية للمساعدات الانمائية الرسمية وهي (مصر وبنغلادش) وتعد هذه المساعدات من ابرز المـصادر التي تدخل في هيكل الايرادات المالية لهذه البلدان الى جانب المصادر المالية الاخرى الرئيسة وهي (تحويلات العاملين، الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والصادرات من السلع والخدمات) وسوف نتناول تلك الاهمية في النماذج المختارة كالاتي:

اولا: ماهية المساعدات الانمائية في هيكل الايرادات المالية في مصر

1.المساعدات الإنمائية لمصر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أضحت المساعدات الخارجية الاقتصادية أحد المحددات التي تعتمد عليها البلدان من مختلف مستويات الدخل في تمويل أنشطتها المختلفة، فالمنح والمساعدات المُقدمة من البلدان المتقدمة والغنية إلى البلدان الفقيرة والنامية، إذ تُمثل تلك المساعدات لتلك البلدان أهمية بالغة لاقتصاداتهم من حيث تنميتها وتطوير بنيتها في مختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية، وبناءً على ذلك فإن المساعدات الخارجية تُعد مصدراً من مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية، إلا أنه في كثير من الحالات تُمثل تكلفة كبيرة للبلدان المـتقدمة المانحة خصوصا لو تعرضت لأزمات اقتصادية مما تعيق البلدان النامية في تحقيق اهداف التنمية لديها(ابراهيم، 2021: 6).

وللمساعدات الخارجية الاقتصادية أثرها في الاقتصاد المصري بشكل عام، والنمو الاقتصادي بشكل خاص، ولذلك تقوم مصر باستخدام هذه المُساعدات والتمويلات الخارجية الاقتصادية، لتمويل البرامج التنموية والإصلاح الاقتصادي، إذ لا غنى للاقتصاد المصري عن المساعدات الخارجية الاقتصادية؛ للنهوض بالقطاعات المختلفة سواء (الزراعة / الصناعة / التجارة والخدمات)، ويبين الجدول رقم (3) حجم المساعدات الإنمـائية الرسمية المقدمة لجمهورية مصر العربية لسنوات مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان حجم المساعدات الإنمائية في مصر بلغ بحدود 0.976 مليار دولار عام 2000، وقد توجهت الى مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبنى التحتية ،وقد تأثرت بمجموعة من العوامل الايجابية والظروف السياسية والاقتصادية المـختلفة التي ادت الى انخفاضها في عام 2010 اذا بلغت نحو 1.327مليار دولار، ويأتي ذلك بسبب ما مرت به البلدان المتقدمة المانحة لهذه المـساعدات ومنها التأثر بالأزمة المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الامريكية ثم انتقلت الى بريطانيا والبلدان الاوربية الاخرى ثم

جدول (3): حجم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لجمهورية مصر العربية لسنوات مختلفة مليار دولار امريكي

المدة	حجم المساعدات (مليار دولار امريكي)
2000	0.976
2005	1.252
2010	1.327
2015	2.593
2020	5.375
2023	4.758

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الملحق الاحصائي، لسنة 2024، ص 461

الشركات الاجنبية العاملة في جميع دول العالم مما ادى الى تراجع حجم المساعدات الممنوحة لمصر لأقل من مليار دولار أمريكي(غرفة التجارة الأمريكية في مصر). في حين نلاحظ ان هنالك ارتفاع تدريجي في عام 2015 اذا بلغ حجم المساعدات نحو 2.593 مليار دولار، وذلك بدعم المـنظمات الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن الولايات المتحدة واليابان ودول الخليج العربي لاسيما التي ساهمت بشكل كبير في تمـويل العديد من المشاريع الانمائية في مصر اما عام 2020 فنلاحظ انخفاض حجم هذه المساعدات الإنمائية الى 5.375 مليار دولار، بفعل تأثير جائحة ((Coved-19 وانتشار الوباء عالمياً مما أثر بشكل مباشر في تقديم المساعدات لمصر فضلا عن التغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر مما ادى الى مراجعة تلك المساعدات وتوجيهها وفق المتطلبات الجديدة التي تتوافق مع برامج الاصلاح الاقتصادي المصري، اما عام 2023 فنلاحظ عودة هذه المساعدات مرة اخرى الى الارتفاع مجدداً وذلك بفضل اعادة الاستقرار السياسي وعدم وجود مؤثرات خارجية على تقديم هذه المساعدات بعد ان عززت مصر من علاقاتها الخارجية مع البلدان المانحة، وعكس حالة الاقتصاد المصري الذي يتماشى مع متطلبات الاصلاح التي رسمها البنك الدولي لمصر مما زاد من حجم المساعدات الى 4.758 مليار دولار.

واقع المساعدات الإنمائية الموجه للمشاريع الأساسية في مصر

تتجه المساعدات الانمائية الاقتصادية في مصر نحو مجالات محددة هدفها رفع المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحديد البنى التحتية التي ستحصل على هذه المساعدات مثل(الصحة والتعليم والمياه والزراعة والصناعة والخدمات الأخرى)، وهي بذلك تشمل معظم جوانب الحياة وتساهم في تحقيق جزء من اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر. كما تساهم في تقليل من أثر البطالة والفقر ومشكلة التضخم وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية، ويبين الجدول رقم (4) حجم ونسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لجمهورية مصر العربية لسنوات مختلفة.

جدول (4): حجم ونسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لجمهورية مصر العربية للمدة (2000-2023) (مليون دولار امريكي، %)

المدة / البيان	حجم المساعدات (مليون دولار امريكي)	نسبة المساعدات الموجهة للبنى التحتية (الصحية والتعليم، والمياه)	نسبة المساعدات الموجهة للزراعة	نسبة المساعدات الموجهة للصناعة	نسبة المساعدات الموجهة للخدمات الأخرى*	المجموع %
2004-2000	6314.0	50.3	29.7	10.4	9.6	100%
2009-2005	5771.9	40.5	34.5	15.2	9.8	100%
2014-2010	599.2	55.4	29.6	9.5	5.5	100%
2019-2015	2524.5	50.2	24.8	14.9	10.1	100%
2021-2020	1561.8	45.4	29.6	13.7	11.3	100%
2023-2022	5817.3	55.7	29.3	9.8	5.2	100%

المصادر

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الملحق الاحصائي، لسنوات مختلفة،
2- بيانات وتقارير البنك الدولي لعام 4202، على الموقع الرسمي troper-launna/tuoba/ra/gro.ilwadlaknabla.www//:sptth .

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان المساعدات الانمائية الموجه للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المصرية تتغير مع تغير حجم هذه المساعدات كما ان بعض هذه الأهداف الانمائية لها الصدارة في المساعدات، وظلت تحتل نسب عالية طوال مدة الدراسة من (2000 - 2023)، حيث نلاحظ ان معدل المساعدات الموجه الى البنى التحتية في قطاع التعليم والصحة والمياه قد تراوحت بين(50.3%) عام (2000 - 2004) الى(55.7%) عام 2023، وذلك لأهمية التعليم والصحة والمياه في تحسين المستوى المعيشي والصحي والثقافي للمجتمع المصري ولتماسه بالحياة اليومية لهم في حين جاء القطاع الزراعي بالمرتبة الثانية حيث بلغ(29.7%) بين عام (-2000 2004) وظل في هذا المستوى حتى عام(2020-2023) اذ بلغ 29.3، وذلك لن نسبة عالية من المجتمع المصري يمتهن الزراعة والاعمال الزراعية مما ساهم في تقديم الدعم بنسب عالية طوال مدة الدراسة، كما جاء القطاع الصناعي بالمرتبة الثالثة في الحصول على المساعدات الخارجية الانمائية وقد تراوح بين(10.4%)عام(2000-2004) الى(9.8%)عام (2022-2023)، وذلك لأهمية هذا القطاع فضلاً عن خصوصيته كونه يخضع لقوانين وضوابط تختلف عن القطاعين الآخرين منها قانون تنظيم الصناعة ومنع الاحتكار والقوانين الاخرى التي تشجع القطاع الخاص ورفع الدعم عنه لمواجة السوق العالمية، كما ان هناك مخصصات اخرى توجهت لتعزيز الديمقراطية في مصر وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتشغيل الشباب والنساء فقد كانت تحتل النسب المتدنية من هذه المساعدات الانمائية (البنك الدولي، 2024). إذ بلغت (9.6%) عام (2000-2004) ثم انخفضت الى(5.2%) عام (2022-2023)، وجميع هذه المعدلات تتناغم مع تغيرات حجم المساعدات المقدمة انخفاضا وارتفاعاً وبحسب اهميتها بالنسبة لمصر.

هيكل الإيرادات المالية المستقلة ومن ظمنها المساعدات الانمائية الرسمية في الاقتصاد المصري

عادة ما تمثل الإيرادات المالية المستقلة في الاقتصاد المصري، بعيدا عن المساعدات الإنمائية الرسمية، مزيجا من تحويلات العاملين بالخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر، وعوائد الصادرات المحلية، وتعد هذه المصادر ضرورية لتعزيز احتياطي النقد الأجنبي، ودعم ميزان المـدفوعات، وتمويل احتياجات التنمية الاقتصادية، ويبين الجدول رقم (5) هيكل الايرادات المالية في مصر لسنوات مختلفة، بالإضافة الى المـساعدات الانمائية الرسمية.

ويلحظ من الجدول السابق ان هيكل الإيرادات المالية في مصر شهد تغيرات جوهرية على مدار أكثر من عقدين، اذ شهدت مصر على مدار العقدين الماضيين تحولات كبيرة في هيكل إيراداتها المالية، اذ تنوعت مصادر الدخل الخارجي لتشمل الصادرات المحلية، تحويلات العاملين بالخارج، الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى المساعدات الإنمائية الرسمية، وبينما شكلت بعض هذه المصادر ركائز أساسية في الاقتصاد المصري، بقيت المساعدات الرسمية في موقع محدود نسبيا، ولم تلعب دوا محورا إلا في أوقات معينة، ففي عام 2000 كان الاعتماد الأكبر على الصادرات المحلية التي شكلت نحو (69%) من إجمالي الإيرادات، تليها تحويلات العاملين بالخارج بنسبة (19%)، بينما لم تتجاوز المساعدات الرسمية نسبة يعتد بها، وهو ما يعكس اعتماد الاقتصاد آنذاك على النشاط التجاري التقليدي بحلول عام 2005 استمر تفوق الصادرات، وارتفعت إلى حوالي (72%) من الإيرادات، مع تحسن نسبي في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (12%). في المقابل بقيت المساعدات الرسمية عند

الجدول (5): هيكل الايرادات المالية في مصر لسنوات مختلفة

السنوات	المساعدات الانمائية الرسمية		تحويلات العاملين		الاستثمار الاجنبي المباشر		الصادرات المحلية		المجموع	
	حجم	النسبة	حجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	المجموع	النسبة
2000	1.37	5.77	4.680	19.73	1.235	5.21	16.438	69.29	23.723	100%
2005	1.05	2.47	5.428	12.75	5.376	12.63	30.716	72.15	42.57	100%
2010	5.60	7.86	10.463	14.68	6.386	8.96	48.831	68.51	71.28	100%
2015	2.52	3.66	21.876	31.75	6.925	10.05	37.569	54.53	68.89	100%
2020	1.56	2.07	27.680	36.81	5.852	7.78	40.102	53.33	75.194	100%
2023	5.82	5.51	21.841	20.66	9.841	9.31	68.218	64.53	105.72	100%

المصدر: بيانات البنك الدولي لسنوات مختلفة https://www.albankaldawli.org

جدول (6): حجم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لبنغلادش لسنوات مختلفة مليار دولار امريكي

السنة / التفاصيل	حجم المساعدات (مليار دولار امريكي)
2000	0.976
2005	1.252
2010	1.327
2015	2.593
2020	5.375
2023	4.758

المصدر: بيانات منشورة على الموقع الرسمي للبنك الدولي الرابط https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=BD

مستوى منخفض لم يتجاوز (2%)، مما يشير إلى عدم اعتماد الدولة عليها كمصدر تمويلي رئيس في تلك المرحلة، أما عام 2010، فقد برز تطور لافت في مساهمة المساعدات الإنمائية الرسمية، التي ارتفعت إلى نحو (7.86%) من إجمالي الإيرادات، وهو أعلى مستوى تسجله خلال المدة، ويبدو أن هذا الارتفاع ارتبط بتداعيات الأزمة المالية العالمية والظروف السياسية الداخلية آنذاك، التي دفعت بعض الشركاء الدوليين إلى تقديم دعم مالي مباشر، مع حلول 2015، تغير المشهد نسبيا اذ قفزت تحويلات العاملين بشكل ملحوظ لتصل إلى أكثر من (21)مليار دولار، وتمثل ما يقارب (31%) من الإيرادات، لتصبح ثاني أكبر مورد بعد الصادرات، وفي هذا العام نفسه لم تسجل المساعدات الانمائية الرسمية مساهمة كبيرة، مما يعزز فكرة أنها مورد طارئ يرتبط بالظروف الاستثنائية لا بمخطط اقتصادي دائم، وفي عام 2020 رغم أن العالم كان يواجه تداعيات جائحة كورونا، بلغت تحويلات العاملين ذروتها بنسبة (36%)، بينما استمر ضعف الاستثمار الأجنبي، وحافظت المساعدات الرسمية على مستوياتها المـنخفضة، إذ بالكاد تجاوزت (2%) ما يعكس محدودية دورها حتى في فترات الأزمات العالمية.

أخيرا عام 2023 عاد الاعتماد على الصادرات المحلية ليتصدر المشهد بنسبة قاربت (65%) من إجمالي الإيرادات، في حين تراجعت تحويلات العاملين إلى حوالي (20%)، أما المساعدات الانمائية الرسمية، فقد ارتفعت مجددا إلى نحو (5.51%)، ما يمكن ربطه بالأوضاع الاقتصادية والسياسية التي ربما استدعت تعزيز الدعم الدولي، وبالرغم وجود المساعدات الإنمائية الرسمية كأحد مكونات الإيرادات، فإن مساهمتها ظلت هامشية مقارنة بمصادر أكثر استقرارا وتأثيرا مثل الصادرات المحلية وتحويلات العاملين فقد لعبت دورا ثانويا غالبا ما ارتبط بتقلبات سياسية أو أزمات اقتصادية عابرة، بينما شكلت الصادرات وتحويلات العاملين الدعائم الحقيقية التي اعتمد عليها الاقتصاد المصري خلال معظم السنوات.

ثانيا: ماهية المساعدات الانمائية في هيكل الايرادات المالية في بنغلادش

المساعدات الإنمائية لبنغلادش ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

مع توجه حكومة بنغلادش الى مسار الإصلاح الاقتصادي برعاية المؤسسات الدولية نلاحظ ان هناك تزايد في حجم المساعدات الإنمائية المقدمة لها منذ عام 2000 الى 2023، وقد ساهمت العديد من دول العالم بتقديم هذه المساعدات كذلك ومنها (اليابان، الهند ، المانيا، المملكة المتحدة ، النرويج ، كندا، الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد الأوربي، فضلاً عن مؤسسات البنك الدولي) (Rahman, 2024: 27) وارتفع حجم هذه المساعدات الإنمائية من 0.976 مليون دولار عام 2000 الى 5.375 مليون دولار عام 2020، ويشير الجدول رقم (6) الى حجم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لبنغلادش لسنوات مختلفة.

يتبين من الجدول أعلاه السابق ان حجم المساعدات الإنمائية في تزايد مستمر من قبل البلدان المانحة حيث نلاحظ انها ارتفعت الى 1.252 مليار دولار عام 2005 بعد ان كانت 0.976 مليار دولار عام 2000، ويأتي ذلك الى جهود الحكومة في الحصول على الدعم الخارجي وتوجيهه نحو قطاعات اقتصادية واجتماعية مهمة كما سياتي تفصيله، كما استقر حجم هذه المساعدات بحدود 1.327 مليار دولار امريكي عام 2010 مع نمو طفيف نتيجة لاستمرار عمليات الإصلاح الاقتصادي ولمواجهة التضخم النقدي الذي تزايد في بنغلادش عام 2005، كما استمر حجم هذه المساعدات الإنمائية المقدمة الى بنغلادش لمواجهة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد والبيئة والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية لترتفع الى 2.593 مليار دولار عام 2015، ضمن اتفاقيات الحكومة مع الجهات المانحة لمواجه تغيرات المناخ ومعالجة الفقر الذي تعاني منه الفئات الهشة في المجتمع، وبعد تعرض بنغلادش الى ازمة (Coved-19) فقد ارتفع حجم هذه المساعدات الى 5.375 مليار دولار، لمعالجة المشاكل

الصحية والفقر من خلال تقديم الدعم الصحي والسلات الغذائية للفئات الفقيرة كما تم التركيز على برامج خاصة بالأعمال المنزلية والتعامل عن بعد مع الاخرين لغرض تلافي انتقال العدوى الى الآخرين، ونلاحظ ان هناك تراجع في حجم المساعدات المقدمة الى بنغلادش الى 4.758 مليار دولار، ويأتي ذلك الى تغيرات خارجية بعد تصنيف بنغلادش من البلدان متوسطة الدخل بعد ان كانت مصنفة ضمن البلدان منخفضة الدخل، فضلاً عن تقلص حجم المساعدات المقدمة من المملكة المتحدة وبعض البلدان الأوربية بعد ازماتها نتيجة الحرب (الأوكرانية - الروسية) وتوجيه مواردها نحو أوكرانيا، كما قلصت الولايات المتحدة الدعم كذلك بما وصفته من التمييز العنصري مع اقلية الروهينغا، اما داخليا فقد كان تباطؤ الإصلاحات المالية والاقتصادية قد اضعف عوامل الجذب للمساعدات الإنمائية فضلاً عن ضعف القدرات المؤسسية وتوقف او تباطؤ تنفيذ المشاريع المتفق عليها مما أدى الى احباط ثقة البلدان المانحة .

الطبيعة القطاعية المساعدات الانمائية الموجهة لبنغلادش

عند النظر الى طبيعة توزيع حجم المساعدات الإنمائية الموجهة للقطاعات المختلفة في بنغلادش نلاحظ انها اتجهت نحو تحقيق التنمية المحلية وهي تعكس أولويات الحكومة في ذلك وكذلك مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها بنغلادش وكل ذلك وفق توجهات ونظرة البلدان المانحة، حيث نلاحظ ان اكثر من (50%) من هذه المساعدات قد اتجهت الى تطوير البنى التحتية في التعليم والصحة والمياه وغيرها، وهو ما نراه من عام 2000 حيث بلغت (50.3%) الى عام 2023 حيث بلغت (55%)، حيث يعكس أهمية وثبات توجه الحكومة في القضاء على الفقر من خلال أحداث عملية التنمية والتثقيف التعليمي والصحي، وهذا ما رأيناه من انخفاض معدلات الفقر سابقا، كما كان دعم التعليم الأساسي والرعاية الصحية ضمن هذه النسبة الموجهة الى البنى التحتية في بنغلادش، ويشير الجدول رقم (7) الى حجم ونسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لبنغلادش حسب القطاع لسنوات مختلفة.

كما اهتمت بنغلادش في دعم الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي للاقتصاد وقد استحوذ نسبة عالية أيضا من حجم المساعدات الإنمائية كونها مساعدات مشروطة بتوجهها كما تريد تلك البلدان المانحة، وقد تضمنت هذه المساعدات إصلاحات اقتصادية هيكلية في السياستين المالية والنقدية والعمل على تحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية الى بنغلادش فضلا عن اعداد برامج الحوكمة واستخدام التقنيات الحديثة في مجال الإصلاح الاقتصادي، والعمل على برامج خصخصة وإصلاح الشركات العامة وخاصة الشركات التي تحقق خسارة مستمرة او لم تساهم في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية(Gupta, 2012: 230) ، كما اشتملت هذه المساعدات على تطوير برامج جباية الضريبة والكمارك، كما كان من برامج الإصلاح الاقتصادي هو الاهتمام بالمشاريع الخاصة الصغيرة للشباب من الرجال والنساء في بنغلادش لذلك نرى من خلال الجدول السابق ان نسب المساعدات الموجهة للإصلاح الاقتصادي قد تراوحت بين 30.4% كما في عام 2000، و التي كانت تحت اشراف ودعم المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشملت برامج الإصلاح في تخفيض حجم الانفاق الحكومي واصلاحات في الكمارك ومعالجة العجز المالي، وظلت هذه النسب بتغيرات طفيفة طوال مدة الدراسة وبحسب الحاجة الى الإصلاح والظروف المحيطة داخليا وخارجياً، الا اننا نرى انه حتى عام 2015 ظلت نسب المساعدات بحدود 31% ويأتي ذلك نتيجة الحاجة الى الاستمرار في القيام بالإصلاحات الاقتصادية وتحسين بيئة الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي والعمل على تقليل الروتين الاداري المتعلق بإنجاز متطلبات الاستثمار(OECD, 2023: 205) ، كما كانت هذه المؤسسات الدولية والبلدان المانحة وخصوصا الاتحاد الأوربي واليابان والحكومة تستهدف الفئات الهشة في المجتمع ضمن الإصلاح الاقتصادي المنشود ومنها العمل على تمكين النساء اقتصادياً للاستقلال بذاتهن والتخلص من الفقر، لذلك ظلت هذه النسبة بمقدار

جدول (7): حجم ونسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لبنغلادش حسب القطاع لسنوات مختلفة (مليار دولار امريكي، %)

السنة / التفاصيل	حجم المساعدات (مليار دولار امريكي)	نسبة المساعدات الموجهة للبنى التحتية (الصحة والتعليم، والمياه، الطرق)	نسبة المساعدات الموجهة للإصلاح الاقتصادي	نسبة المساعدات الموجهة للإغاثة الإنسانية	نسبة المساعدات الموجهة للخدمات الأخرى*
2000	0.976	50.3	30.4	5.2	6
2005	1.252	56	30.6	6	2
2010	1.327	58	29.5	10	2.5
2015	2.593	54	31	11	4
2020	5.375	60	20	12	8
2023	4.758	55	25	13	7

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع الرسمي https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report

جيد حتى عام 2015، وبعد إتمام مراحل جيدة من الإصلاح والتهيؤ للانضمام للمجتمع الدولي تجاريا قد ركزت المساعدات الموجهة للإصلاح الاقتصادي نحو الحوكمة الرقمية مثل عمليات الدفع الالكتروني والتحصيل الالكتروني وغيرها، فضلا عن إصلاحات شاملة في القطاع المصرفي (Singh, Malik and Aggarwal, 2024: 251) ، وقد بلغت نسبة المساهمة (20%) عام 2020 نتيجة توقف معظم هذه المساعدات بسبب جائحة (Coved-19) ثم ارتفعت الى (25%) عام 2023، اي ان ربع هذه المساعدات هي عبارة عن إصلاحات اقتصادية لبنغلادش.

اما نسبه المساعدات الموجهة الى الإغاثة الإنسانية فقد تأثرت بمجموعه من العوامل الخارجية والداخلية فضلا عن الظروف الطبيعية مثل الفيضانات والاعاصير والزلازل مما انعكس على شكل تقلبات كبيره في حجم ونسبه هذه المساعدات الانسانية وقد بلغت (5.2%) عام 2000 لترتفع الى (10%) عام 2010 بعد ان تعرضت بنغلاديش الى اعاصير وفيضانات خلال هذه المدة وقد ركزت هذه المساعدات على ايواء الافراد والعوائل وتطوير نظم الانذار المبكر ودعم المجتمعات الساحلية كما استمرت هذه المساعدات الإنسانية بالارتفاع حيث بلغ (11%) عام 2015 لترتفع الى (13%) عام 2023 ويأتي هذا الارتفاع بسبب اندلاع ازمه الرهينجو في عام 2017 بعد ان تدفق اكثر من 700,000 لاجئ من مينيمار الى بنغلاديش كما بلغت نسبه هذه المساعدات (12%) عام 2020 وشمال التقديم الغذاء والمساعدات النقدية للفقراء والمهاجرين الداخليين وتحديث انظمه الطوارئ الصحية لمواجهه ازمه (Coved-19) مع اختلاف في بعض القيود المفروضة مظلة هذه المساعدات بنسبه (13%) لعام 2023 لمـواجهه الاثار المختلفة لما ذكر سابقاً، كما ان هناك نسب من المساعدات كانت موجهه للخدمات الاخرى في بنغلاديش منها مشاريع لتعزيز الديمقراطية في المجتمع وتنميه منظمات المجتمع المدني ودعم فئات الشباب من النساء والرجال والقيام ببرامج تدريبيه مدعومة دوليا ومدفوع التكاليف (Chowdhury, 2025: 172) ، وقد شهدت هذه المساعدات تذبذبات كثيره خلال مده دراسة من 2000 الى حيث بلغت (6%) عام 2000 ثم انخفضت الى (2%) عام 2005، لتعود بالارتفاع تدريجيا الى (7%) عام 2023 .

هيكل الإيرادات المالية المستقلة ومن ضمنها المساعدات الانمائية الرسمية في اقتصاد بنغلادش.

تمـثل الإيرادات المالية المستقلة في الاقتصاد البنغلاديشي، بعيدا عن المساعدات الإنمائية الرسمية، مزيجا من تحويلات العاملين بالخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر، وعوائد الصادرات المحلية، وتعد هذه المصادر ضرورية لتعزيز احتياطي النقد الأجنبي، ودعم ميزان المدفوعات، وتمـويل احتياجات التنمية الاقتصادية، ويبين الجدول رقم (8) هيكل الايرادات المالية في بنغلادش لسنوات مختلفة، فضلا عن المساعدات الانمـائية الرسمية التي تحصل عليها البلدان المتلقية دون تقديم اي نشاطات اقتصادية.

يلاحظ في الجدول السابق ان بنغلاديش شهدت خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2023 نمـوا واضحا في حجم إيراداتها المالية من مصادرها الخارجية الأساسية، غير أن هذا النمو لم يكن متوازنا بين هذه المكونات، شهدت بنغلاديش خلال المدة الممتدة من عام 2000 إلى 2023 تطوراً ملحوظاً في حجم إيراداتها المالية من المصادر الخارجية، غير أن هذا النمو لم يتوزع بشكل متوازن بين مختلف المكونات، بل اتخذ منحى واضحاً نحو الاعتماد المتزايد على الصادرات المحلية، فقد كانت الصادرات عام 2000 تمـثل نحو (77%) من إجمالي الإيرادات الخارجية، بينما شكلت تحويلات العاملين نحو (8%)، والاستثمار الأجنبي المباشر حوالي (3.1%) ، فيما ساهمت المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة (11%) مرور الوقت، بدأ هذا التوازن يختل تدريجياً، إذ شهدت الصادرات المحلية نمواً هائلاً من حيث الحجم والمساهمة، لتتجاوز (86%) من إجمالي

الجدول رقم (8): هيكل الايرادات المالية في بنكلادش لسنوات مختلفة (مليار دولار، %)

السنوات	المساعدات الانمائية الرسمية		تحويلات العاملين		الاستثمار الاجنبي المباشر		الصادرات الحلية		المجموع	
	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة
2000	0.976	11.01	0.726	8.19	0.280	3.16	6.885	77.65	8.867	100%
2005	1.252	9.59	0.436	3.34	0.813	6.23	10.551	80.84	13.052	100%
2010	1.327	5.34	0.614	2.47	1.232	4.96	21.654	87.22	24.827	100%
2015	2.593	6.31	0.721	1.75	2.831	6.89	34.969	85.05	41.114	100%
2020	5.375	11.65	0.751	1.63	1.525	3.31	38.476	83.41	46.127	100%
2023	4.758	8.75	0.852	1.57	1.484	2.73	47.287	86.96	54.381	100%

المصدر: بيانات البنك الدولي لسنوات مختلفة https://www.albankaldawli.org

الإيرادات في عام 2023، مدفوعة بشكل رئيس بنجاح قطاع الألبسة الجاهزة، الذي أصبح المحرك الأساسي للاقتصاد التصديري البنغلاديشي. هذا التحول يعكس اعتماد البلاد بشكل شبه كلي على الصادرات كمصدر رئيسي للعملات الأجنبية، اذ ارتفعت قيمتها من نحو (6.9) مليار دولار عام 2000 إلى أكثر من (47) مليار دولار عام 2023، في المقابل لم تتمكن المصادر الأخرى من الحفاظ على نفس الوتيرة من ، ورغم زيادتها الطفيفة من حيث القيمة المطلقة، شهدت تراجعاً ملحوظاً في نسبتها من إجمالي الإيرادات، لتصل إلى أقل من (2%) في عام 2023، أما الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد حقق بعض التقدم حتى منتصف العقد الثاني، إلا أنه دخل في مسار تنازلي بعد عام 2015، واستقرت مساهمته عند أقل من 3%، وهو ما قد يشير إلى تحديات في بيئة الأعمال أو تراجع جاذبية السوق المحلية للاستثمارات الخارجية، أما بالنسبة للمساعدات الإنمائية الرسمية، فقد حافظت على دورها كمصدر داعم وثابت نسبياً على مدار السنوات، وإن لم تكن العنصر الأقوى في هيكل الإيرادات ففي عام 2000 بلغت مساهمتها حوالي (11%)، ثم ارتفعت إلى (11.65%) عام 2020، مدفوعة بالحاجة إلى دعم إضافي خلال جائحة كورونا وفترات التوسع التنموي، قبل أن تتراجع إلى(8.75%) عام 2023. ورغم هذا التراجع إلا أن المساعدات لا تزال تلعب دوراً مهماً في دعم مشاريع التنمية والبنية التحتية، وتعكس استمرار الحاجة إلى التعاون الدولي، وإن في إطار أقل اعتماداً من السابق، من خلال هذا التحول في هيكل الإيرادات، يتضح أن بنغلاديش قد نجحت في بناء قاعدة تصديرية قوية، لكنها في الوقت ذاته أصبحت أكثر عرضة لمخاطر التركز المفرط، إذ يكشف هذا النمط عن ضعف في تنويع مصادر الدخل القومي، ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وتغير الطلب الخارجي، وفي حين أن انخفاض نسبة المـساعدات مقارنة بالصادرات المحلية قد يعد مؤشراً على التقدم نحو الاستقلال المالي، إلا أنه لا يغني عن الحاجة إلى تنمية باقي المكونات، لا سيما في ظل التحديات التنموية القائمة، لذلك، فإن التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد البنغلاديشي في المرحلة المقبلة لا يقتصر فقط على مواصلة دعم قطاع التصدي، بل يتطلب أيضاً تعزيز الاستثمار الأجنبي، وتحفيز تحويلات العاملين، والارتقاء بكفاءة استخدام المساعدات الإنمائية الرسمية، بما يضمن تنوعاً أكبر في مصادر الإيرادات الخارجية، واستدامة أكبر في مواجهة الأزمات والمتغيرات الاقتصادية العالمية.

الاستنتاجات والتوصيات

1- جاءت عملية تقديم المساعدات الانمائية الرسمية في مسار مساعدة الدول الفقيرة في العالم في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد انقضاء الاستعمار المباشر، واطلقت الفكرة في بداية عقد الستينيات من القرن المنصرم عندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقود التنمية للدول النامية.

2- تم اقرار تقديم ما نسبته 7.0% من الدخل القومي الاجمالي من الدول الصناعية كمساعدات انمائية الى الدول النامية خلال عقود الامم المتحدة العقد الاول (0691-0791) والثاني (07991-0891) والثالث (0891-0991)، وبقيت هذه النسبة التي يطلق عليها (الهدف) الى يومنا هذا ولم تصل الى معدلاتها الدول المانحة سوى عدد قليل منها.

3- مثلت المساعدات الانمائية الرسمية الى الدول المختارة (مصر، وبنغلادش) دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبنسبة بلغت نحو (,55.4% 577.8%) على التوالي ، وهي بذلك لا يمكن الاستغناء عنها في هذه الدول.

التوصيات

1- ان الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل عليها ان تعزز من مصادر ايراداتها المستقلة وفي مقدمتها الاعتماد على صادراتها من السلع والخدمات ومحاولة جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بعد تحسين مناخات الاستثمارات المختلفة..

2- تعزيز مطالبة الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل بالتعويضات الحقيقية عن فترة الاستعمار المباشر من قبل الدول المتقدمة الصناعية والتي كانت دول مستعمرة الى الدول الاولى ، وما يترتب على ذلك استنزاف ثرواتها الوطنية واستعباد مواطنيها، وحين تقدم تلك المساعدات الانمائية هي الزام عليها وليس هبات مجانية .

3- على الدول النامية تجنب اللجوء الى الاقراض الخارجي بعد ان تحولت المديونية عبء على اقتصاداتها، وهذا ما تبين بالنسبة لدول المختارة بشكل عام ودولة مصر بشكل خاص ، وقد ادى تدهور مؤشرات عبئ المديونية الاعتماد على المساعدات الانمائية الرسمية وما يترتب على ذلك زيادة التبعية الخارجية وتحمل المخاطر السياسية لتلك المساعدات.

الموافقة الأخلاقية

لا ينطبق

تضارب المصالح

يقر المؤلفان بعدم وجود تضارب في المصالح

توفر البيانات

ان البيانات التي تدعم نتائج هذه الدراسة موجودة ضمن المقالة

بيانات التمويل

لم يتلقى هذا البحث اي تمويل خارجي

المصادر

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011.

نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التعاون الإنمائي، التعاون الإنمائي الدولي الإطار العام والتطبيقات، امنة للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

محمد على إبراهيم، الاستثمار في البنية التحتية الخاصة بالنقل متعدد الوسائط، افاق اقتصادية (مجلة اقتصادية عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، العدد 7، 2021 .

غرفة التجارة الأمريكية في مصر على الموقع الالكتروني: - https://www.amcham.org.eg/information-resources/trade-resources/egypt-us-relations/us-foreign-assistance-to-egypt

التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة 2024 على الموقع الرسمي https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الملحق الاحصائي، لسنوات مختلفة،

بيانات وتقارير البنك الدولي لعام 2024 , على الموقع الرسمي https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report

التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة 2024 على الموقع الرسمي https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report

Mohammad Mizanur Rahman, Foreign Aid and BangladeshDonor Relations and Realpolitik, Taylor & Francis, 2024, p 27.

K. L. Gupta, Foreign Aid: New Perspectives, Springer US, 2012.

OECD, Development Co-operation Report 2023, Debating the Aid System, OECD Publishing, 2023.

Dharmendra Singh, Garima Malik, Shalini Aggarwal, Transforming the Financial Landscape with ICTs, IGI Global, 2024.

M. Jashim Ali Chowdhury, Fifty Years of Bangladesh Parliament, A Critical Evaluation, Brill, 2025.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2011). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (سنوات مختلفة). الملحق الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن. (2020). التعاون الإنمائي الدولي: الإطار العام والتطبيقات. عمّان: آمنة للنشر والتوزيع.

إبراهيم، محمد علي. (2021). الاستثمار في البنية التحتية الخاصة بالنقل متعدد الوسائط. آفاق اقتصادية (مجلة اقتصادية عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)، (7).

غرفة التجارة الأمريكية في مصر. (د.ت.). العلاقات المصرية–الأمريكية والمساعدات الخارجية الأمريكية لمصر. تم الاسترجاع من https://www.amcham.org.eg/information-resources/trade-resources/egypt-us-relations/us-foreign-assistance-to-egypt

البنك الدولي. (2024). التقرير السنوي للبنك الدولي 2024. تم الاسترجاع من https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report

البنك الدولي. (2024). بيانات وتقارير البنك الدولي لعام 2024. تم الاسترجاع من https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report

Rahman, M. M. (2024). Foreign aid and Bangladesh: Donor relations and realpolitik (p. 27). Taylor & Francis.

Gupta, K. L. (2012). Foreign aid: New perspectives. Springer US.

OECD. (2023). Development co-operation report 2023: Debating the aid system. OECD Publishing.

Singh, D., Malik, G., & Aggarwal, S. (2024). Transforming the financial landscape with ICTs. IGI Global.

Chowdhury, M. J. A. (2025). Fifty years of Bangladesh Parliament: A critical evaluation. Brill.